بابليون يتذمرون من طول انتظار الفحص على أجهزة الرنين والمفراس

أزمة أطباء التخدير تغلق عدداً من صالات العمليات في المستشفيات

□ بغداد / غضنفر العيبي
الحلة / إقبال محمد

ناشد عدد من أطباء التخدير الجهات الرسمية، بالتدخل السريع لمواجهة الصعوبات الكبيرة وساعات العمل الطويلة التي يقضونها في المستشفيات الحكومية، واصفين عملهم بـ"الشاق والمتعب"، فيما شكا مواطنون من بابل الزحام الشديد والانتظار لعدة أيام بسبب تعطل أجهزة الرنين المغناطيسي والمفراس الحلزوني في مدينة الحلة. وطالبت الجمعية الطبية العراقية العالمية للتخدير، المسؤولين بالتدخل لإنهاء أزمتهم، في بيان تلقت الـ"مدى" نسخة منه. وأبدت الجمعية قلقها حيال "النقص الشديد والمتعاظم" في أعداد أطباء التخدير في العراق، الأمر الذي أدى إلى غلق صالات العمليات في بعض المحافظات وتأجيل العمليات الجراحية للمرضى في الكثير من المستشفيات. وبينت أن "طب التخدير من أصعب التخصصات الطبية، حيث يقضي طبيب التخدير فترة تتراوح من ٧ – ١٠ سنوات في التدريب المتخصص بعد التخرج من كلية الطب ليصبح بعدها مختصا في التخدير". وأضافت الجمعية "وبالرغم من كل ذلك نجد الطبيب العراقي المختص بالتخدير لا زال يعاني من الإهمال والنظرة الدونية من الإدارات الصحية المتعاقبة، وكذلك التجاهل الغريب والمؤلم من قبل المواطنين". ودعت الجمعية في بيانها الجهات المسؤولة أن "تنظر بمنظار علمي ومنهجي لعلاج هذه الأزمة المزمنة"، وترى أن هناك "حاجة ماسة لخطة طويلة الأمد لعلاج هذه الأزمة بالإضافة إلى خطوات سريعة لمعالجتها حاليا". وتؤكد أن "واجب وزارة الصحة ونقابة الأطباء وكذلك اللجنة الصحية في مجلس النواب، الاستماع لمطالب أطباء التخدير والعمل الجدي لتلبيتها"، معتبرة أن "حجم المشكلة يتطلب إرادة سياسية وتضافر لجميع الجهود كما ويتطلب التفاني والعمل الصادق والنبيل خدمة للعراق والشعب العراقي".

ويتباين رأي أعضاء لجنة الصحة والبيئة البرلمانية بخصوص استقدام أطباء أجانب والتعاقد معهم لسد النقص الواضح في ملاكات التخدير. فالنائب عن اللجنة جواد البزوني، يقول في حديث لـ"المدى": إن في النية استقدام أطباء تخدير وممرضات من الدول الآسيوية مثل الهند والفيليبين وغيرها، مضيفا أن "فكرة التعاقد مع أطباء من دول أخرى موجودة ومعمول بها في الكثير من دول العالم لسد حاجة ذلك البلد من الأطباء". وأكد البزوني أن "هنالك مشكلة كبيرة في الملاكات الدقيقة فيما يتعلق في أطباء التخدير والتمريض بسبب نقص كبير في هذه الاختصاصات مما أدى إلى عدم قدرة الوزارة على فتح مستشفيات جديدة".

وتابع عضو اللجنة النيابية "هنالك محافظات عراقية نسميها (المحافظات الطاردة) مثل ميسان وذي قار والمثنى، حيث أن أطباءنا العراقيين يرفضون العمل في تلك المحافظات التي تعاني نقصا كبيرا بالملاكات الطبية المختلفة، ومن ضمنها التخدير". وكشف عن "توجه من قبل وزارة الصحة باتجاه الهند وهناك لجنة للتعاقد مع ١٥٠ طبيبا تخدير و١٠٠٠ ممرضة بسبب النقص في ملاك الممرضات، ومن المؤمل استقدامهم هذه السنة"، مؤكدا أن وفدا من وزارة الصحة زار الهند ووعد خيرا.

وأشار البزوني إلى أن "الأسعار العالمية مرتفعة وتحديدا الاختصاصات الدقيقة، لكن الوفد بين أنه تعاقد مع أطباء التخدير والممرضات الهنود بأسعار معقولة"، منوها إلى أنه "في حالة استقدام الأطباء الأجانب سيكون العبء أقل على الطبيب العراقي".

وبخصوص ارتفاع أجور الأطباء الأجانب، بين البزوني "راتب الطبيب أكثر من الطبيب العراقي لسببين، الأول أن الأجنبي سيعمل في المناطق التي يرفض الطبيب العراقي العمل بها، وثانيا الطبيب الأجنبي لن يأخذ نفس مستحقات الطبيب العراقي من راتب تقاعدي من الدولة ولا تخصص له قطع أرض سكنية وغير ذلك من الامتيازات".

وأضاف أن "الطبيب الأجنبي نستخدمه لفترة مؤقتة سنة أو سنتين، إذ لدينا الآن كليات فتية في العراق ستقوم بتخريج دفعات كبيرة من أطباء التخدير وسوف يزيد عددهم بعد تخرجهم ومن ثم يتم الاستغناء عن الأطباء الأجانب". ولفت البزوني إلى أن استقدام الأطباء الأجانب وهو حل مؤقت، مبينا "في العراق الآن ١١ ألف طبيب في حين الحاجة تصل إلى ٦٠ ألف طبيب تقريبا ولم نصل لحد الآن إلى ربع هذا العدد".

من جانبه، أكد عضو لجنة الصحة النيابية حبيب الطرفي، أن "هنالك مشكلة في عدد أطباء التخدير في المستشفيات العراقية، ولكنها حلت عن طريقة مجموعة من الآليات، أبرزها قبول أطباء التخدير المتخرجين حديثا في الدراسات العليا في الجامعات العراقية". وتابع بالقول: "العراق لا يستطيع أن يتعاقد مع طبيب أجنبي يتقاضى ثلاثة أو أربعة أضعاف ما يتقاضاه الطبيب العراقي وهو ما سيخلق مشكلة".

إلى ذلك، أشار الوكيل الإداري لوزارة الصحة خميس السعد، في وقت سابق إلى أنه "تمت الموافقة على أغلب مطالب أطباء التخدير الذين نظموا تظاهرة احتجاجية أمام مبنى الوزارة"، واعدا بأن تلبى جميع مطالبهم بعد أن يتم استحصال موافقة مجلس الوزراء بها. فيما بين الناطق الإعلامي للوزارة زياد طارق في بيان صحفي تلقت "المدى برس" نسخة منه، أن "هناك شحا في أطباء التخدير في جميع بلدان العالم ومنها العراق".

وأشار إلى أن الوزارة تعاقدت مع ١٥٠ طبيب تخدير من الهند وذلك لسد النقص في بعض المستشفيات التي تعمل بأقل من طاقتها لقلة أطباء التخدير لاسيما في المناطق البعيدة في بعض المحافظات لعزوف الأطباء عن العمل فيها، إضافة إلى العزوف عن التقديم على هذا الاختصاص وعدم إمكانية أطباء التخدير فتح عيادات خاصة بعد الدوام الرسمي. وفي بابل، شكا الكثير من المواطنين من الزحام الشديد والانتظار لعدة أيام لإجراء الفحوصات الطبية على أجهزة الرنين المغناطيسي والمفراس الحلزوني المستشفيات الحكومية، وذلك بسبب تعطلها عن العمل. وقال المواطن عماد أحمد، في حديثه لـ"المدى": إن "ظاهرة عطل أجهزة الرنين والمفراس في المستشفيات الحكومية تكاد تكون مستمرة، ولا يوجد في محافظة بابل سوى جهاز رنين واحد وجهازي مفراس في مركز قسطرة القلب". وأكد "الزحام شديد على هذه الأجهزة مما يضطر المريض للانتظار عدة أيام، وهذه مشكلة كبيرة تواجه من يعاني آلاما شديدة أو من تكون حالته الصحية متدهورة ولا تحتمل التأخير"، مضيفا "يضطر المواطن إلى الذهاب لعيادات الرنين والمفراس الخاصة رغم أنها مكلفة جدا إذ تصل اجهزة الفحص ٥٠ ألف دينار".

واستغرب أحمد "عدم قدرة وزارة الصحة ودائرة صحة بابل ومجالس المحافظات على توفير هذه الأجهزة الطبية المهمة في جميع مستشفيات المحافظة"، مبينا أن "تكلفة الجهاز الواحد مليار دينار، وهو مبلغ بالإمكان توفيره ومن ثم استرداده عن طريق أجور رمزية للفحص".

المواطنة إنعام حسن، تؤكد أن والدتها انتظرت لأربعة أيام لكي يصل دورها في الفحص، متسائلة "في حال كانت الحالة الصحية للمريض متدهورة وخطرة فهل عليه الانتظار لأربعة أو خمسة أيام لظهور نتائج الفحص". من جانبه، قال نائب رئيس الجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة مازن عبد الكريم، في حديثه لـ"المدى": إن عدم استعمال أجهزة الرنين بصورة علمية دقيقة والزحام الشديد عليها تسبب بتعطلها.

وأضاف "الأطباء في العيادات الخاصة يحولون مرضاهم إلى المستشفيات الحكومية لإجراء الفحوصات وهو ما يؤثر على المرضى الراقدين في المستشفيات الحكومية"، مشددا على ضرورة أن تكون هناك آلية خاصة لاستقبل المرضى في المستشفيات الحكومية والعيادات الخاصة.

وأكد عبد الكريم "سنناقش مع المفتش العام في وزارة الصحة سبل وضع آلية حقيقية لعمل أجهزة المفراس والرنين في المحافظة". ونفى نائب رئيس اللجنة أن تكون الأعطال التي تصيب الأجهزة متعمدة، مضيفا "وفي حال ثبت لنا أن هناك من يقوم بتعطيل هذه الأجهزة سنتخذ إجراءات رادعة ضده". وأعلن عبد الكريم أن الخطة التي أقرها مجلس المحافظة للعام الحالي تضمنت شراء جهازي مفراس حلزوني لمستشفيي الهاشمية والإسكندرية العامين، وهو ما سيسهم بتخفيف الضغط على الأجهزة في المستشفى التعليمي ومستشفى مرجان.

السطور الأخيرة

▪ سلام خياط

الصحفي تابعاً.. الصحفي متبوعاً

ما من محنة أشق على المرء توازي محنة الصحفي الملتزم، المبتلى بالكتابة اليومية، او الأسبوعية، المطالب ببلورة رأي نير، او المعول عليه لترويج فكرة خلاقة، أو تشخيص علة اجتماعية.

يوم كان الرقيب بمقصه البتار وعيونه النفاذة، يحاسب الصحفي على الجملة الناشزة عن مقاس مسطرة السلطة، فيحذفها، او الإيماءة الدالة فيقوم بمحوها، او الإشارة لمكمن خلل أو خطيئة فيدين كاتبها دون محكمة.

كان هناك – يومذاك – من يقرأ ويدقق ويستنتج، ويتحسب لسطوة جملة، أو تجييش خواطر، حتى عرف عنه (الرقيب) إنه يقرأ الممحي، ويتنصت على لواعج الكاتب طي الضلوع.

اليوم، غابت الرقابة! أو توارت خلف المسميات، خيل للصحفي أن بوسعه التنفس، بوسعه التطرق لأشد المواضيع حساسية والإشارة إليها صراحة لا دلالة، وإن بمقدوره تقريع من يشاء، ابتداء من أعلى مسؤول، لأبسط خفير.

بوسع الصحفي – اليوم – أن يجهر بالقول، يورد أسماء، ويشير لأحداث، له أن يضج بالصراخ – على الورق –له أن يولول، ينتحب ويشق الجيب، له أن يضرب رأسه بأقرب حائط، ولكن فاته إنه ينفخ في رماد.. ف..لا أحد يحسن قراءة ما يكتب، ولا أحد يعبأ أو يبدي اهتماما بما يقول،ولو تكرم أحد وانتبه لحجم الفجيعة وتداعيات فضحها، فالويل للكاتب، والكاتم له بالمرصاد.

كثيرة هي الشائنات التي تستحق الإشارة إليها، لكن الجمل تتدنس وتتعفر براءتها بالسخام، حين يحشرها الصحفي في زاوية الفئة، او الطائفة او الكتلة، هاجرا رحبة الوطن وحقوق المواطن.

ماذا يتبقى من الكتابات الصحفية المبدعة، المؤثرة،القائدة، الدليل في العتمة، إن هي ولغت في مستنقع راكد، تعلو سطحه الأشنات، وتنق فيه الضفادع؟؟

قال زميل قديم في جلسة خاصة ضمت نفرا من المثقفين: تعلمت من تجاربي المريرة، ألا أخوض في وحل السياسة، فإنها غم ووجع رأس ودية من يخوض لجتها ، باهظ، تركت التنظير في الاقتصاد ـــ وأنا الضليع بعلومه –لأنه يسبب الهرش الفكري لأهل المال وحديثي النعمة، تبت عن المطالبة بحقوق الإنسان، لأنها أودت بي يوما للاعتقال.تجنبت الإشارة للدين، والعمائم والعباءات والدشاديش القصيرة واللحى الطويلة، خشية من اتهام بالإلحاد او العلمانية! زهدت بفضح ما عند الآخرين من كدس الأموال، خوف اتهامي بالحقد وحسد ا لعيشة. و.. و..

لم يتبق لك شيء لتكتب عنه، قال بألم: بل هناك الكثير: الطعام بأنواعه" التجميل، الأزياء، الشعر العاطفي، تربية الطيور،، فنون التقنية... إلخ. صدقوني – قال وصوته يختلج: إنها أرصفة مأمونة، بعيدة عن حقول الألغام، علاوة على إنها تدفع عني البطالة، وتوكل عائلتي خبزا.. أدري إنه شبيه بلقمة الزقوم.

أمانة بغداد
اعلان رقم (٢٠١٢/١١٦)

تعلن امانة بغداد عن أجراء مناقصة (أعمال تطوير المحلة ٨٩٧/حي الجهاد الواقعة ضمن الرقعة الجغرافية لدائرة بلدية الرشيد) وضمن تخصيصات (تنمية الأقاليم).

فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة من الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص مراجعة مقر ديوان أمانة بغداد/ الطابق الأول/ قسم العقود العامة الكائن قرب ساحة الخلاني لغرض الحصول على وثائق المناقصة وتقديم العطاءات لقاء مبلغ قدره (٢٥٠،٠٠٠) مائتان وخمسون ألف دينار غير قابلة للرد الا في حالة الغاء المناقصة وتقدم العطاءات داخل ظرف مغلق ومختوم مسجل عليه (اسم ورقة المناقصة، عنوان الشركة الكامل والبريد الالكتروني لها مع تثبيت عدد أوراق العطاء والتوقيع عليها كافة) متضمناً العرض الفني والتجاري على أن تقدم المستمسكات الآتية ضمن اوراق العطاء:-

١.هوية تصنيف المقاولين إنشائية/ الدرجة الرابعة وهوية اتحاد المقاولين العراقيين نافذة وقت تقديم العطاء اذا كان المقاول عراقياً.

٢. تأمينات أولية بمبلغ (١٪) من قيمة العطاء على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان صادر من أحد المصارف المعتمدة في العراق لأمر (أمانة بغداد/ الدائرة الادارية) وبالدينار العراقي حصراً.

٣. براءة ذمة صادرة من الهيئة العامة للضرائب/ قسم الشركات نافذة ومجددة وحسب النموذج المعتمد.

٤. وصل شراء وثائق المناقصة مع نسخة من المستمسكات الخاصة للمدير المفوض (بطاقة السكن- هوية الأحوال المدنية- شهادة الجنسية العراقية).

٥. يكون كتاب التخويل لممثل الشركة موقع ومختوم أما بالنسبة للشركة الاجنبية يقدم كتاب تخويل لممثل الشركة موقع ومختوم ومصادق عليه من السفارة العراقية يخوله الشراء والمراجعة في العراق مع ارفاق أوراق تأسيس الشركة مصدقة أيضاً وكتاب تسجيلها لدى مسجل الشركات في العراق ان كان لها فرع في العراق.

٦. تقديم عقد مشاركة في حالة تقديم العطاء من قبل شركتين أو أكثر مصدق اصولياً عند قطع التندر وكذلك تصديق عقود الاجارة التي ترفق في العطاء.

٧. تقديم منهاج تقدم العمل والكفاءة المالية للشركة والحسابات الختامية للثلاث سنوات الاخيرة مع شهادة تأسيس الشركة مصدقة اصولياً.

٨. تقديم اعمال مماثلة مؤيدة من قبل الجهات ذات العلاقة.

٩. تكون الشركة ملزمة بالتبليغ في حالة تغير عنوانها ويعتبر معتمد بالتبليغات في كل ما يتعلق بالمناقصة.

١٠. سيهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط المطلوبة في المناقصة علماً أن الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات أو أي تحفظات ترد فيها.

١١. يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الاعلان وأية مصاريف أخرى تترتب من جراء ذلك.

١٢. يكون موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة عن الاستفسارات الراغبين بالمشاركة هو في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس المصادف ٢٠١٢/٩/٢٧ في مقر دائرة المشاريع.

١٣. موعد غلق المناقصة هو لغاية الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس المصادف ٢٠١٢/١٠/٤ ويمكن للشركات المشاركة الحضور لفتح العطاءات ولأية استفسارات أو معلومات تتم المراسلة على عنوان البريد الالكتروني لدائرة المشاريع وقسم العقود العامة:

Email: mashareaa@amanatbaghdad.gov.iq

Email: alukud@amanatbaghdad.gov.iq

أمانة بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الكهرباء
المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية
المنطقة الوسطى
إعلان مناقصة د/١٣/ ٢٠١٢

تعلن المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى، مناقصة تجهيز (مضخات تغذية المرجل BOOSTER PUMPS للوحدات الألمانية/ الدورة) فعلى الراغبين من الشركات والمكاتب المسجلة رسمياً، داخل العراق وخارجه تقديم عطائهم على المناقصة المذكورة أعلاه والتي يمكن الحصول على كمياتها ومواصفاتها وشروطها من مديرية الشؤون التجارية لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) دينار غير قابل للرد وبتاريخ غلق (٢٠١٢/١٠/٢) في مقر المديرية الكائن في الباب الشرقي/ ساحة غرناطة سابقاً، ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الاعلان.

للمعلومات: يمكنكم الاطلاع على التفاصيل الخاصة بالطلبات من خلال موقعنا على شبكة الانترنيت

www. elecgeepml.com

المدير العام